

102 أساسيات إقتصاد



الإقتصاد الكلي

المحاضرة الخامسة

السياسة النقدية



د. محمود عرفة
أستاذ الإقتصاد الزراعي المساعد
كلية الزراعة – جامعة القاهرة
Mahmoud.arafa@agr.cu.edu.eg
https://scholar.cu.edu.eg/mahmoudarafa

السياسة النقدية (Monetary policy)



السياسة النقدية (Monetary policy)

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على عرض النقود للوصول إلى تحقيق حزمة الأهداف الاقتصادية المتمثلة فى الكفاءة والعدالة والثبات والنمو.

تعريف النقود

النقود هى وسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ومقياس للقيمة، وهى الأداة التي يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين.

وظائف النقود

- النقود وسيلة للتبادل تستخدم فى عمليات شراء وبيع السلع والخدمات.
- النقود معيار موحد لتقييم السلع والخدمات لتسهيل تبادلها.
- النقود مخزن للقيمة وتستخدم كوسيلة للإدخار.
- النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة حيث يتم تقدير قيمة السلع والخدمات وتسجيل قيمتها بالدفاتر المحاسبية بقيمتها وقت الحدوث لحين الدفع.

أنواع النقود

- **نقود معدنية**: فئات معدنية من النقود (خمس وعشرون قرش-خمسون قرش-جنيه) متداولة لدى الأفراد والمؤسسات.
- **نقود ورقية**: فئات ورقية من النقود (جنيه-خمسة-عشرة-عشرون-خمسون-مائة-مائتان) متداولة لدى الأفراد والمؤسسات.
- **نقود مصرفية**: نقود موجوده فى شكل حسابات جارية لدى البنوك، ويطلق عليها أوراق تجارية، ومن أمثلتها الشيك والكمبياله والسند الإذني وأذون الخزانة والأسهم، ... إلخ.

قياس حجم النقود

على الرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به النقود، إلا أن كمية وحجم النقود المتداولة والمتوفرة في الإقتصاد يجب أن تكون ضمن حدود معينة كما سنرى لاحقاً.

للتعرف على حجم النقود المناسب يجب أولا معرفة مقاييس حجم النقود.

مقاييس حجم النقود

المقياس الأول (M1): ويشمل النقد المتداول خارج البنوك money in circulation مثل العملات المعدنية، والورقية، والمصرفيه ويرمز لها بالرمز (CR) مضافاً اليه النقود فى البنوك على شكل ودائع تحت الطلب Demand Deposits أو حسابات جارية ويرمز لها بالرمز (DD) ومثال لها الشيكات المحولة + وودائع الشيكات الأخري، وبالتالي فإن معادلة عرض النقود(M1) هي:

$$M1 = CR + DD$$

النقد المتداول خارج البنوك ودائع تحت الطلب

المقياس الثاني (M2): ويشمل المقياس الأول (M1) مضافاً اليه الحسابات أو الودائع لأجل Time Deposits مضافاً اليه حسابات التوفير في البنوك Savings ويرمز لها بالرمز (S)، وبالتالي فإن معادلة عرض النقود(M2) هي:

$$M2 = M1 + TD + S$$

المقياس الثالث (M3): ويشمل المقياس الثاني (M2) مضافاً اليه *ودائع الحكومة لدى البنوك* كالسندات وأذون الخزانة، وبالتالي فإن معادلة عرض النقود(M3) هي :

$$M3 = M2 + GD$$

إجمالى عرض النقود فى الإقتصاد يساوى

M1

(النقد المتداول خارج البنوك (CR) مثل العملات المعدنية، والورقية، والمصرفيه + النقود فى البنوك على شكل ودائع تحت الطلب (DD) أو حسابات جارية ومثال لها الشيكات المحولة وودائع الشيكات الأخري)

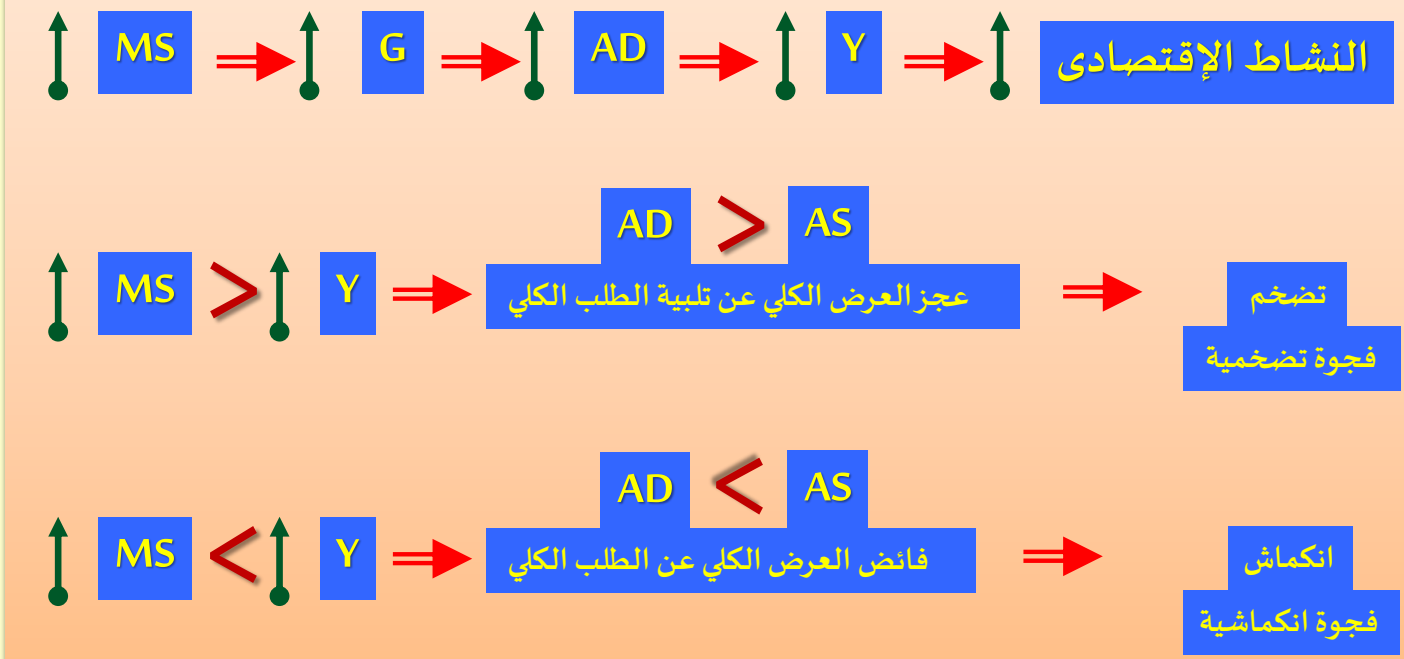
M2

+(الحسابات أو الودائع لأجل+حسابات التوفير في البنوك (S

M3

+ (ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة)

العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار



لماذا لا ؟

لماذا لا تقوم الحكومة بطباعة كمية كبيرة من النقود وتقوم بتوزيعها على أفراد المجتمع لتفادى تآكل دخولهم اذا ما ارتفعت الأسعار، ويعيش الناس أغنياء وسعداء؟

عرض وطلب النقود وتحقيق التوازن

النقود كأى سلعة فى الإقتصاد لها طلب وعرض، وتفاعل قوى العرض والطلب تحدد سعر النقود (سعر الفائدة)، ولابد من وجود توازن بين عرض وطلب النقود للوصول الى سعر الفائدة التوازنى – لذلك لا يمكن طباعة النقود إعتباطاً.

العوامل المؤثرة فى قيمة النقود (سعر الفائدة)

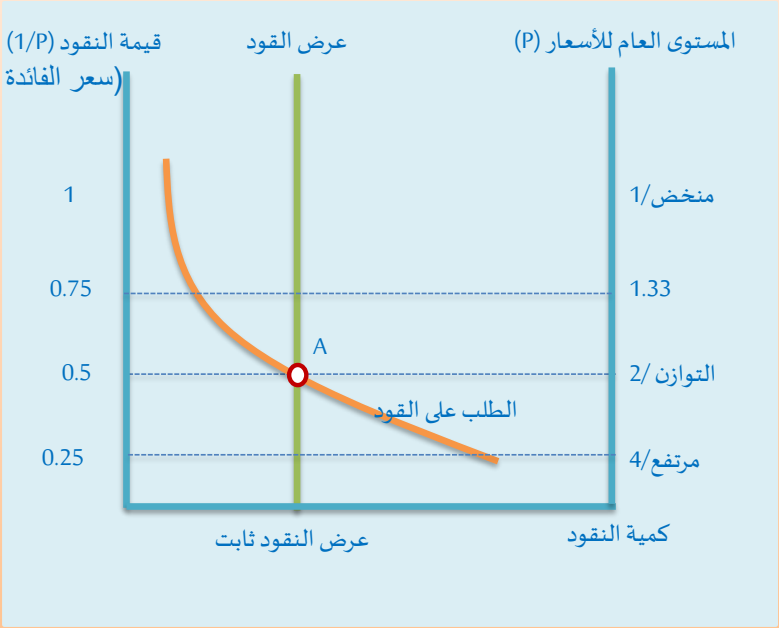
أ- عوامل خاصة بجانب العرض:

1- نسبة الإحتياطى النقدى المرغوبة.
2- مستوى الإحتياطي البنكي.
3- رغبة الجمهور في الإحتفاظ بالعملة والودائع.
4- النظم البنكية والأداة المستخدمة لتنفيذ السياسة النقدية

ب- عوامل خاصة بجانب الطلب على النقود:

1. أسعار الفائدة والخصم : كمية النقود المطلوبة علاقة عكسية فى سعر الفائدة. (سعر الخصم هو الفائدة التى تدفعا البنوك التجارية للبنك المركزى) عكسية
2. سعر الصرف الأجنبي: إنخفاض سعر الصرف يخفض الطلب على العملة المحلية بينما يرفع الطلب على العملة الأجنبية. طردية
3. سوق النقد: ينقسم الى سوقين هما سوق أذون الخزانة تصدرها وزارة المالية، وسوق النقد ما بين البنوك وبعضها، زيادة الطلب على أذون الخزانة تخفض الطلب على النقود. عكسية
4. الناتج/الدخل القومى الاجمالى الحقيقي: زيادة الناتج تزيد الطلب على النقود وتنقل منحني طلب النقود جهة اليمين. طردية
5. المستوى العام للأسعار: زيادة المستوى العام للأسعار تزيد الطلب على النقود وتنقل منحني طلب النقود جهة اليمين. طردية

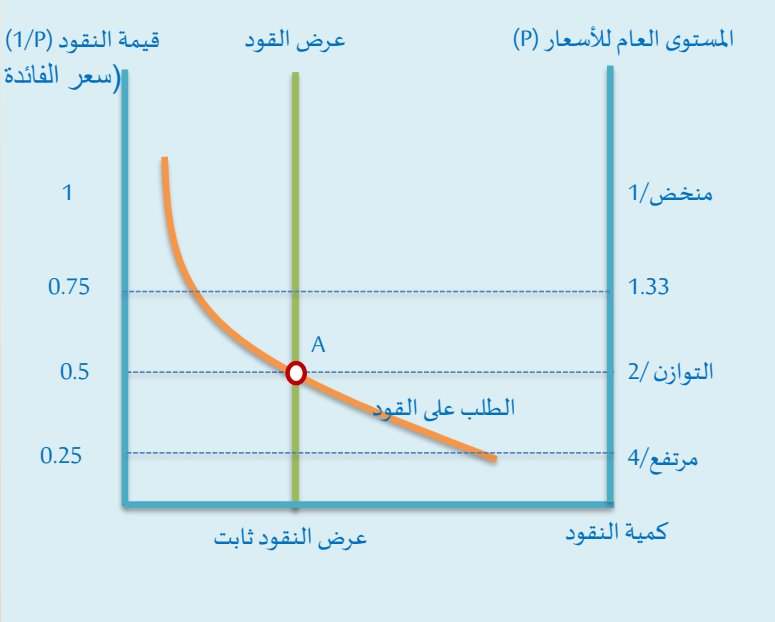
تأثير المستوي العام للأسعار وسعر الفائدة على مستوى التوازن



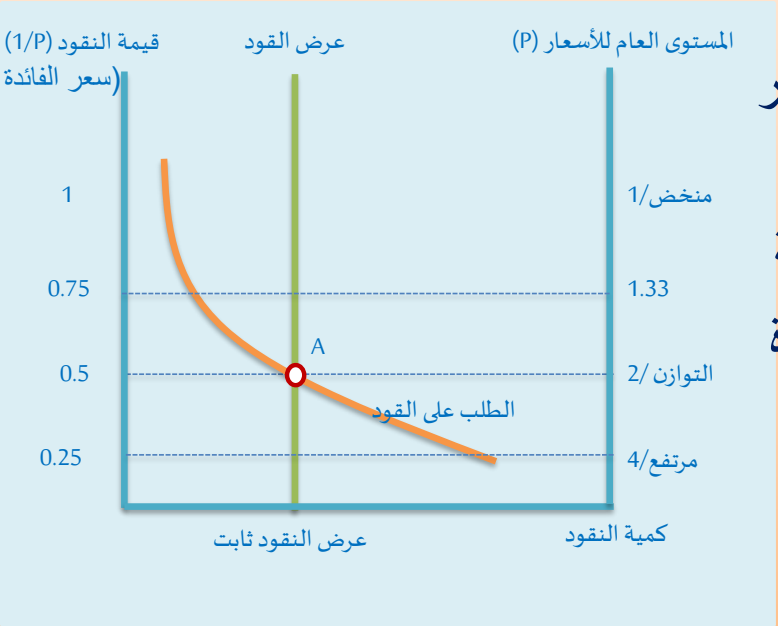
ما هى كمية النقود التى يجب أن يطبعها ويعرضها البنك المركزى فتلبي حاجة كل الناس وتكفي لإتمام كل العمليات داخل الإقتصاد؟ فى المدى القريب؟ وفى المدى البعيد؟

في المدى البعيد يعدل المستوى العام للأسعار الى المستوى الذى يتساوى عنده طلب وعرض النقود، ويوضح الشكل المقابل هذه الفكره،

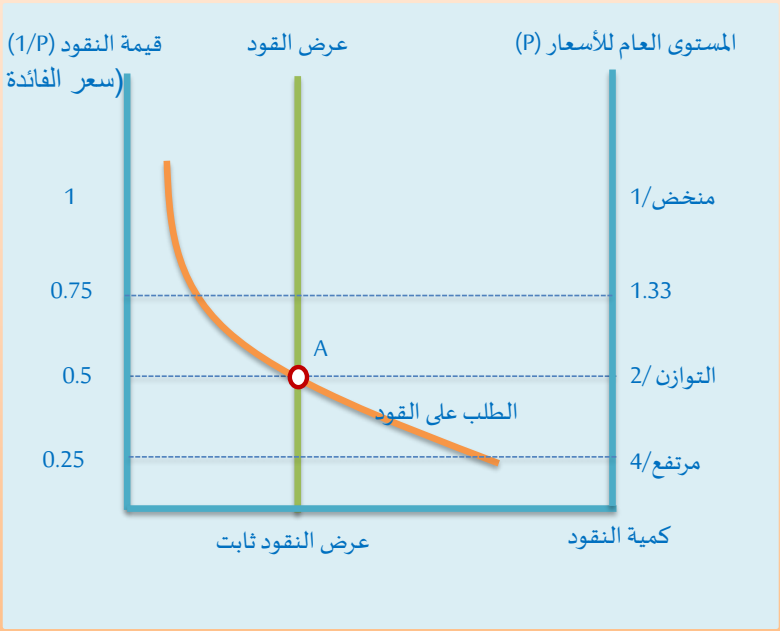
ويمثل المنحنيين المتقاطعين بالشكل كلاً من منحنى عرض وطلب النقود، وكما نشاهد أن منحنى عرض النقود يأخذ شكل رأسي لأن الحكومة تقوم بتثبيت كمية النقود المتاحة، ويأخذ منحنى طلب النقود ميلا سالبا مما يدل على أنه علاقة عكسية مع سعر الفائدة، وعندما تكون قيمة النقود منخفضة فإن كمية الطلب على النقود تكون كبيرة والعكس.



عند نقطة التوازن (A) يحدث التوازن بين كمية النقود المطلوبة والمعروضة، وهذا التوازن يحدد كمية النقود التوزانية ومستوى الأسعار التوازني،

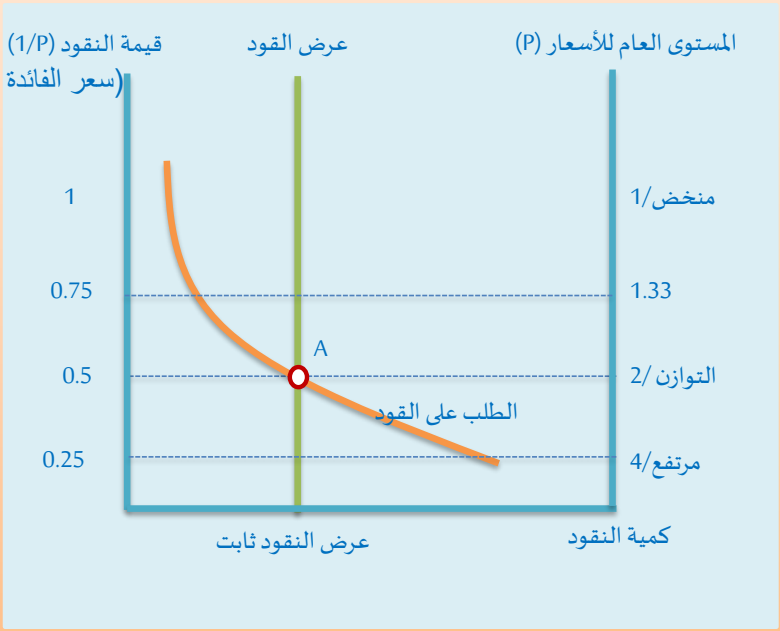


ولو كان المستوى العام للأسعار أعلى من مستوى التوازن فإن قيمة النقود ستكون منخفضة ويزيد الطلب عليها، وتظل زيادة الطلب على النقود حتى ،

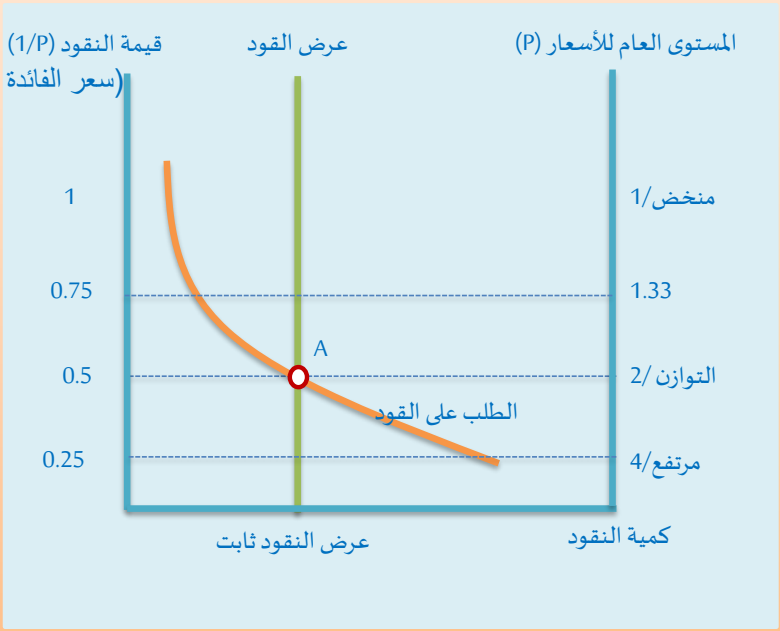


لذا يجب أن ينخفض المستوى العام للأسعار حتى يصل الطلب على النقود الى نقطة التوازن مرة أخري،

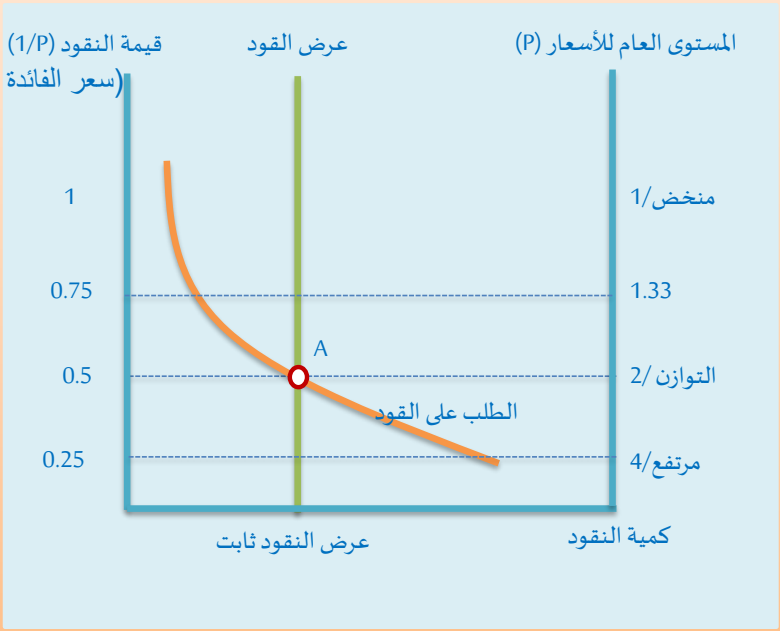
ولو حدث العكس وكان المستوى العام للأسعار أقل من مستوى التوازن فإن قيمة النقود ستكون أعلي والطلب عليها أقل،



والناس يحتفظون بقدر أقل مما قام البنك المركزى بطباعته من النقود، وفي هذه الحالة يجب أن يرتفع المستوى العام للأسعار حتى يصل الطلب على النقود الى نقطة التوازن مرة أخري،

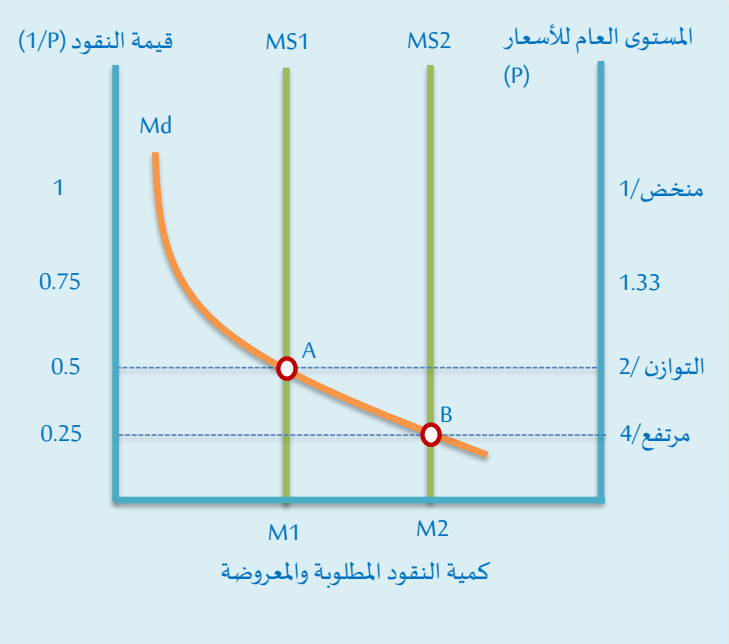


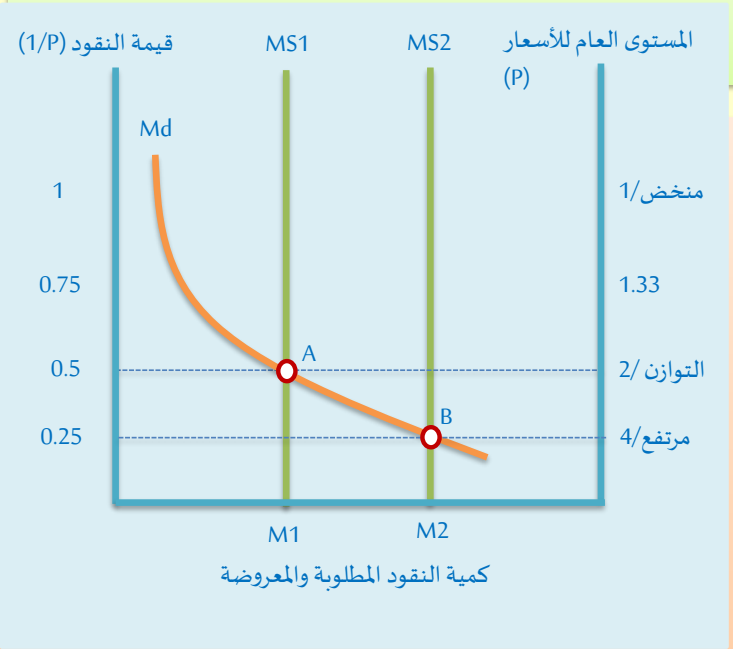
وعند مستوى التوازن تكون كمية النقود التى يحتاجها الناس تساوى تماما ما يقوم البنك المركزى بطباعته، أى الطلب على النقود يساوى عرضها عند معدل توزاني لسعر الفائدة ومستوى توازني للأسعار



تأثير حقن النقود علي مستوي التوازن

لمعرفة تأثير حقن النقود (زيادة عرض النقود) على سعر الفائدة، نفترض أن الإقتصاد فى حالة توازن، وفجأه ضاعفت الحكومة كمية النقود المطبوعه من M1 الى M2





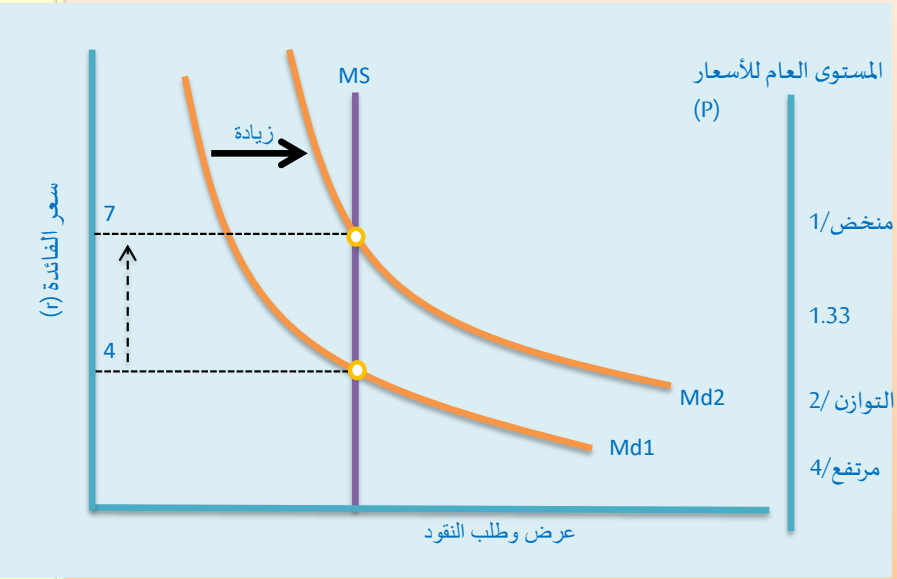
كما بالشكل يؤدى حقن النقود داخل الإقتصاد الى زيادة المعروض النقدى وإنتقال منحنى عرض النقود جهة اليمين من (MS1) الى (MS2)، وبذلك ينتقل التوازن من النقطة (A) الى النقطة (B)، ونتيجة لذلك فإن قيمة النقود تتناقص من 0.5 الى 0.25، ويزيد مستوى الأسعار من 2 الى 4.

بعبارة أخري عند زيادة عرض النقود يصبح الجنيه متوفراً، ومن ثم يزيد المستوى العام للأسعار والنتيجة النهائية إنخفاض القوة الشرائية للجنيه

تأثرزيادة الناتج والمستوى العام للأسعارعلي مستوي التوازن

تغير عرض النقود ليس العامل الوحيد المؤثر على توازن سعر الفائدة، فانتقال منحني طلب النقود له نفس الأثر، فطلب النقود يعتمد على عاملين هما سعر الفائدة، والدخل الأسمي (الدخل الحقيقي والمستوى العام للاسعار)

تأثرزيادة الناتج والمستوى العام للأسعارعلي مستوي التوازن



زيادة المستوى العام للاسعار، ينتقل منحني الطلب على النقود من (؟) الى (؟) بالزيادة جهة اليمين، والنتيجة هى زيادة مستوى التوازن فى سعر الفائدة من (4%) الى (7%)، و انخفاض المستوى العام للاسعار،

والناتج/الدخل الكلي يُحدِث العكس وينتقل منحني الطلب على النقود جهة اليسار، وسوف ينخفض مستوي التوزان في سعر الفائدة

سرعة تداول النقود

كم مرة فى السنة يستخدم الجنية كقيمة لتداول عمليات شراء أو بيع سلع وخدمات بين الأفراد؟ كم مرة يستخدم الجنيه لإنتاج منتج أو خدمة جديدة؟ الإجابة هي سرعة تداول النقود velocity of money، وتعرف بأنها سرعة تداول الجنية داخل النشاط الإقتصادى من يد - الى يد - إلي يد - إلي أخرى، ويمكن حساب هذا المؤشر بقسمة القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالى على كمية النقود، ويتضح ذلك كما بالمعادله التالية:

$$V = (P * Y) / M$$

حيث تشير (P) الى المستوى العام للأسعار أو مكمش الناتج، وتشير (Y) الى كمية الناتج المحلى الحقيقي، وتشير (M) الى كمية النقود.

ماذا يحدث عندما تزيد الحكومة المعروض النقدى (تطبع عمله ورقية) فجأه ؟

- ***تغير نسبي فى القيمة الأسمية للناتج المحلي الإجمالي (P*Y):*** سرعة تداول النقود (M) نسبيا ثابته عبر الزمن، بسبب ثبات سرعة التداول (V) مع تغيير كمية النقود (M) بالزيادة غالبا.
- ***عدم تأثر الناتج*** : اجمالى الناتج الإقتصادى (Y) من السلع والخدمات تتحدد أساسا من خلال عناصر الإنتاج (العمل-رأس المال النقدى-رأس المال البشرى-الموارد الطبيعية)، وتكنولوجيا الإنتاج المتاحة وبسبب كون النقود محايدة فإنها لا تؤثر فى الناتج.

ماذا يحدث عندما تزيد الحكومة المعروض النقدى (تطبع عمله ورقية) فجأه ؟

- ***تغير المستوى العام لأسعار:*** مع تحديد اجمالى الناتج الإقتصادى (Y) من خلال عناصر الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج المتاحة، وعندما تغير الحكومة عرض النقود (M) وتحفز تغيرات نسبية فى القيمة الأسمية للناتج (P*Y) هذه التغيرات سوف تنعكس فى تغير المستوى العام لأسعار.
- ***معدل تضخم عالى:*** عندما تزيد الحكومة عرض النقود فجأه وبسرعة تكون النتيجة معدل تضخم عالى.

النظام المصرفي وعلاقته بالحكومة
(البنك المركزى المصري)

البنك المركزى المصري هو شخصية اعتبارية عامة، يتبع رئيس الجمهورية، ويصدر بنظامه الأساسى قرار من رئيس الجمهورية، رأسمال البنك المركزى المدفوع مليار جنيه مصرى، ولمجلس إدارته بالاتفاق مع وزير المالية تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية لزيادة رأسمال البنك، وتعتبر أموال البنك المركزى أموالا خاصة.



أهداف البنك المركزي

يعمل البنك المركزى على:

1. تحقيق الاستقرار فى الأسعار وسلامة النظام المصرفى فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
2. وضع أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقى يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس.
3. وضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية.

ويخطر محافظ البنك المركزى مجلس الشعب بهذه الأهداف عند عرض مشروع قانونى الموازنة العامة للدولة، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يخطر المجلس بأى تعديل يطرأ على هذه الأهداف خلال السنة المالية.

إختصاصات البنك المركزى المصري

يتخذ البنك المركزى الوسائل التى تكفل تحقيق أهدافه والنهوض باختصاصه، وله الإختصاصات التالية:

1. إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
2. إدارة السيولة النقدية فى الاقتصاد القومى، وله أن يصدر الأوراق المالية بما يتناسب مع طبيعة أمواله ونشاطه والدخول فى عمليات السوق المفتوح.
3. التأثير فى الائتمان المصرفى بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية من النقد لمختلف نواحى النشاط الاقتصادى.
4. الرقابة على وحدات الجهاز المصرفى المختلفة.
5. إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى.
6. تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبى.
7. الإشراف على نظام المدفوعات القومى.
8. حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وذلك طبقا للنماذج التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى.
9. وللبنك أن يقوم بأية مهام أو يتخذ أية إجراءات يقتضيها تطبيق السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية وإحكام الرقابة على الائتمان المصرفى.

واجب منزلى ضمن المقرر الدراسي

على كل طالب الدخول على موقع البنك المركزى المصري واستيفاء المعلومات التالية:

http://www.cbe.org.eg/ar/

- الإدارة العليا والهيكل التنظيمي للبنك المركزى:
- الدور الرقابي للبنك المركزي:
- حالات تسجيل أو رفض قبول أو شطب البنوك التجارية:

أولاً: حالات تسجيل البنوك التجارية:

ثانياً: حالات رفض تسجيل البنوك التجارية:

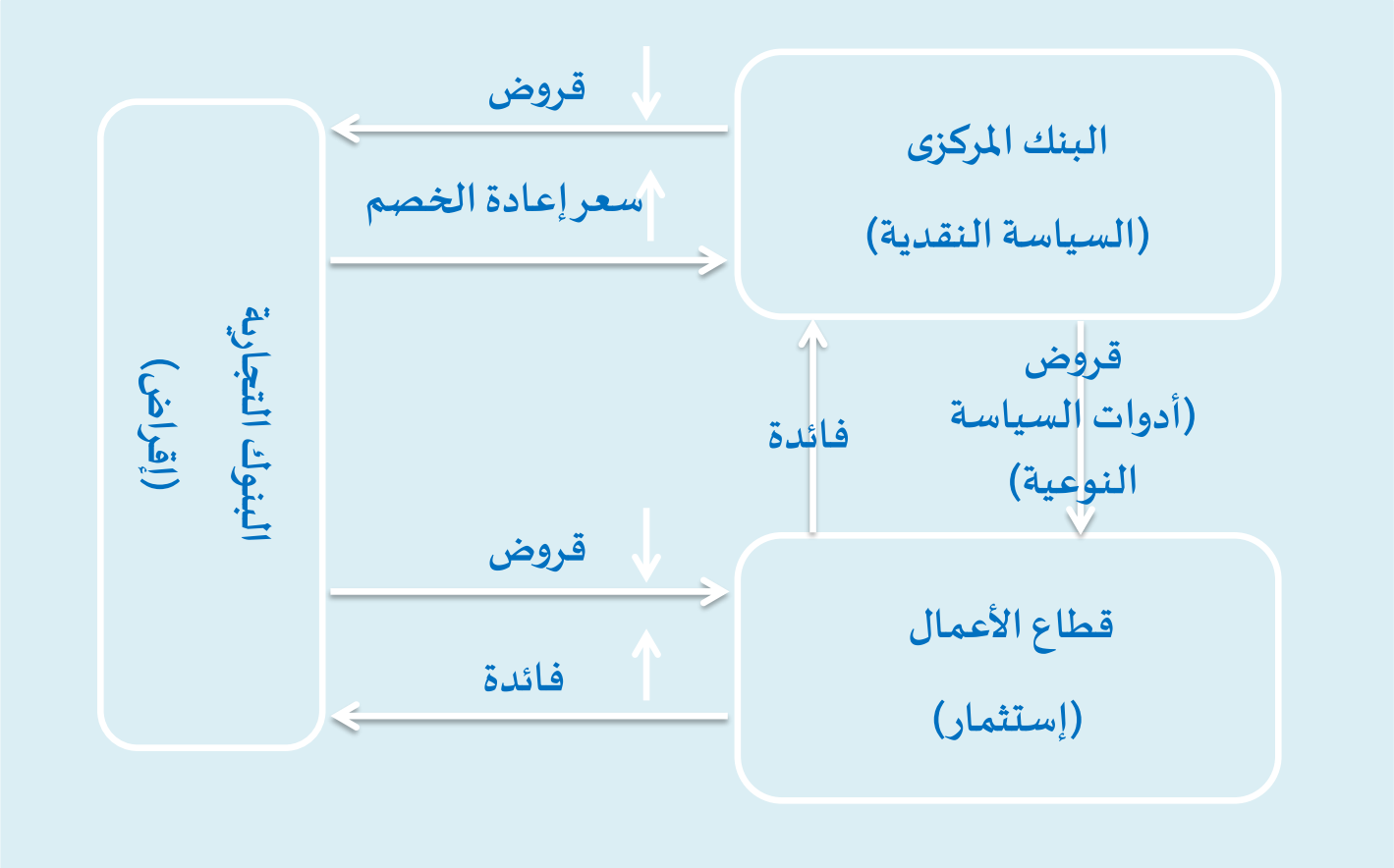
ثالثاً: حالات شطب تسجيل البنوك التجارية:

السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية أداة لتدخلها، آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وأهمية إستقرار المناخ النقدي داخل النشاط الاقتصادي من جهة أخرى

موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية

هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية - البطالة، والتضخم، وانخفاض العمالة الوطنية - بالحلول النقدية.



شكل () العلاقة بين البنك المركزى والبنوك التجارية وقطاع الإستثمار

أهداف تجمع السياسة الإقتصادية والنقدية

تحقيق الاستقرار الداخلي: فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لإمتصاص فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات،وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية إدخارية.

التأثير على سعر صرف العملة الوطنية: مما يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

حماية العملة الوطنية من التدهور: عن طريق إمكانية التأثير على سعر صرف العملة الوطنية

تحقيق التوسع الاقتصادي: على أساس تحفيز الأنشطة الإنتاجية المختلفة من أجل القضاء على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

أدوات السياسة النقدية

أولا: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

- سياسة معدل/سعر إعادة الخصم:
- عمليات السوق المفتوحة:
- الاحتياطي النقدي القانوني:

أدوات السياسة النقدية

- سياسة معدل/سعر إعادة الخصم:

سعرإعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزانة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق

أدوات السياسة النقدية

- عمليات السوق المفتوحة:

دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم النقود عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وأذون خزانة، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا كأداة من أدوات السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية

- الاحتياطي النقدي القانوني:

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للتحكم فى حجم الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي كإحتياطي قانوني.

أدوات السياسة النقدية

ثانيا: الأدوات النوعية/الكيفية للسياسة النقدية:

- تأطير الائتمان/القروض:
- بـ النسبة الدنيا للسيولة:
- جـ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:
- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:
- هـ . تنظيم معدلات الفائدة:

أدوات السياسة النقدية

➢ أ. تأطير الائتمان/القروض:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف محددة (مرتفعة/منخفضة) لحجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية لنشاط أو لقطاع مستهدف، والهدف من هذا الإجراء هو التأثير على اتجاه القروض نحو القطاعات الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة

أدوات السياسة النقدية

➢ ب. النسبة الدنيا للسيولة:

يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر إفراط البنوك التجارية فى منح القروض لقطاعات الأعمال بسبب إرتفاع أصولها السائلة، ويتم بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية

أدوات السياسة النقدية

➢ جـ الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يلزم هذا الإجراء المستوردين بإيداع النقود اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة. وتهدف هذه الأداة إلى تقليل حجم القروض في الاقتصاد، ورفع تكلفة الواردات حالة أرادت الحكومة الحد من إستيراد بند معين

أدوات السياسة النقدية

➢ د. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة كي يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع البنوك التجارية أو تعجز على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية

أدوات السياسة النقدية

➢ هـ. تنظيم معدلات الفائدة:

يهدف تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع (فائدة مدفوعة) ومعدلات الفائدة على القروض (فائدة محصلة) الي (1) حماية المؤسسات المالية غير المصرفية - منافسي البنوك - كي تتمكن من جلب المودعين، (2) تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك التجارى من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة من العملاء والمدفوعة لهم.

أدوات السياسة النقدية

ثالثا: أدوات التدخل المباشر:

- التأثير أو الإقناع الأدبي:
- الإعلام:

أدوات السياسة النقدية

- التأثير أو الإقناع الأدبي:

فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني

أدوات السياسة النقدية

- الإعلام:

قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها

أهداف السياسة النقدية

1- الأهداف النهائية:

1. تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم.
2. ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية.
3. تشجيع النمو الاقتصادي.
4. المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.
5. دعم السياسة الاقتصادية للدولة، وزيادة معدل التوظيف.
6. تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

2- الأهداف الوسيطة:

1. تنظيم النمو النقدي: فقليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل - و كثير منها يولد التضخم.
2. إستخدام أسعار الفائدة لتفعيل وظائف الموارد المالية اللازمة، فإن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي الى زيادة الادخار اللازم، و لا إلى تحفيز الاستثمار، أيضا أسعار الفائدة المرتفعة جدا تعطل كلا من الاستهلاك والاستثمار.
3. تحقيق مستوى جيد لاحتياطات الصّرف لتحقيق الاستقلال الوطني تجاه عجز ميزان المدفوعات الخارجية لفترة محددة.
4. ضبط سعر الصرف: حيث يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا (محفز) لتصدير السلع المحلية، وهو عامل مثبط لإستيراد لسلع الأجنبية.

3- الأهداف التشغيلية:

الأهداف التشغيلية منتقاة من أدوات السياسة النقدية.

قنوات إبلاغ السياسة النقدية

إن اختيار الأدوات الملائمة التي تمكن من تحقيق أفضل النتائج تتسم بعلاقة قوية مع الأهداف المرجوة، وهذه العلاقة تأتى من خلال وجود قنوات فعالة لإيصال السياسات النقدية من وإلى السلطات النقدية، ومن هذه القنوات:

قناة سعر الفائدة:

هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على رفع سعر الفائدة الاسمي مما يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، ومنه الى ارتفاع تكلفة رأس المال، كما تعتبر قناة سعر الفائدة أهم قناة لإبلاغ السياسة النقدية، لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (إقراض،استدانة)، وتغير الفائدة له انعكاسات على طلب النقود وعرضها.

ب-قناة سعر الصرف:

سعر الصرف هو قيمة العملة المحلية بما يقابلها من العمله الأجنبية، ويستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات بخفض أسعار الصرف، كما أن استقرار ميزان المدفوعات يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بالعملات القوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، وعدم القدرة على التحكم في هذا الهدف تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في تحديد سعر الصرف، و استعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها، و هذه تكلفة اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

ج - قناة الائتمان:

تنقسم هذه القناة إلى قناتين أساسيتين هما قناة الإقراض المصرفي، وقناة ميزانية المؤسسات.

د- قناة الإقراض المصرفي:

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض في حجم الودائع لدى البنوك ومنه ينخفض الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يؤدى الى انخفاض الاستثمار و الذى بدورة يؤدى الى انخفاض النمو الإقتصادي.

هـ- قناة ميزانية المؤسسات:

إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض في صافي قيمة الأصول بالمؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ثم إلى تخفيض التدفقات النقدية تجاه المؤسسات الصغيرة، وبالتالي تزداد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص.



شكراً